گۆڤاری ئەکادیمیای کوردی

ژمـــارە (٦٠)　　٢٧٢٤ی کـــوردی　　٢٠٢٤ی زایینـــی

گۆڤاری ئەکادیمیای کوردی

ژمـــارە (٦٠)　　٢٧٢٤ی کـــوردی　　٢٠٢٤ی زایینـــی

سەرۆکی ئەکادیمیای کوردی و خاوەن ئیمتیازی گۆڤار

حەمەسەعید حەسەن کەریم

سەرنووسەر:

پ.د. کاروان عومەر قادر

بەڕێوەبەری نووسین:

د. پەخشان فەهمی فەرحۆ

دەستەی نووسەران:

- پ.د. قەیس کاکل تۆفیق

- پ.د. موحسین ئەحمەد عومەر

- پ.د. بەختیار سەجادی

- پ.د. فەرهاد قادر تۆفیق

- پ.ی.د. عەبدلواحید ئیدریس شەریف

- پ.ی.د. نەوزاد ئەسوەد ئەحمەد

- د. لەزگین عەبدولڕەحمان ئەحمەد

دەستەی ڕاوێژکاران:-

- پ.د. میشێل لیزەنبێرگ

- پ.د. مارتن ڤان برونسن

- پ.د. جەلیلی جەلیل

- پ.د. سالّح ئاکین

- پ.د. جەعفەر شەیخولئیسلامی

- پ.د. عەبدولڕەحمان ئەداك

- پ.د. هاشم ئەحمەد زادە

هەولێر - شەقامی هەڵەبجە　　ISSN: 2520-4106　　http;//gov.krd/ka

أفاق التحول الديمقراطي في إقليم كردستان العراق
الواقع والطموح
دراسة اجتماعية تحليلية

ا. د حمدان رمضان محمد
جامعة الموصل/ كلية الآداب
قسم علم الاجتماع
hamdan1966@yahoo.com

ا.م.د ميران محمد صالح
جامعة سوران/ كلية التربية
قسم العلوم الاجتماعية
meeran.salih@kue.soran.edu.iq

الملخص:

استهدف البحث التعرف على واقع وافاق التحول الديمقراطي في اقليم كردستان العراق، لان الاهتمام بتطبيق الديمقراطية في إقليم كردستان مسألة مهمة للإصلاح السياسي وإيجاد المناخ السلمي للتعبير، وأبعاد الاحتقان السياسي المتمثل في العنف والتوتر وعدم الاستقرار الذي يعانيه الكثير من المجتمعات المنطقة في الوقت الراهن بسبب الأزمات وتوابعها العديدة.

فضلا عن ذلك، تتجلى أهمية هذا الموضوع باعتباره متغيرا أصيلا يعكس التفاعل المحوري للحياة السياسية والنظام السياسي الكردي، واثر هذا التفاعل على أداء النظام السياسي وعلى أفاق وإمكانيات تحقيق عملية التحول الديمقراطي، ويعد هذا البحث من البحوث الوصفية واستخدمنا فيها المنهج الاستقرائي والاستنباطي والاستنتاجي لتحليل محاور البحث، وتوصل البحث الى استنتاجات عديدة اهمها:

١. انطلقت موجة التحول الديمقراطي في إقليم كردستان العراق في وأوائل التسعينات أبان استلام النخبة السياسية الكردية الحكم في اقليم كردستان العراق.
٢. هناك تطورات مشجعة بصورة عامة في الإقليم حول مسالة التحول الديمقراطي والانجازات المتحققة من ذلك.
٣. تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى درجة يعد من مؤشرات التغير والتطور للتحول المناسب نحو التحول الديمقراطي في الإقليم.

الكلمات المفتاحية: افاق، التحول الديمقراطي، النظام السياسي.

المقدمة

ان المجتمع الكردي المعاصر يشهد نهضة ديمقراطية أصيلة ناشطة، ومن يلاحظ الأحداث السياسية والاجتماعية في إقليم يدرك عميقا أن هذا المجتمع يشهد تحولات ديمقراطية هامة شكلا ومضمونا وعلى نحو عمودي وافقي، ويكفي الاشارة إلى حرية الصحافة في الإقليم والدور الديمقراطي المتنامي للمجتمع المدني، وصدرت التشريعات في الإقليم بمنح المرأة حقوقها السياسية، إضافة الى الحياة البرلمانية الناشطة حيث يمكن للمرء ان يلاحظ فيضا من الإجراءات السياسية التي تصدر لصالح الحياة الديمقراطية.

وبما ان التحول الديمقراطي يمثل تراجعا لنظم الحكم السلطوي بكافة أشكالها وألوانها لتحل محلهُ نظم أخرى في الحكم تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي وعلى المؤسسات السياسية المتمتعة بالشرعية وعلى الانتخابات النزيهة كوسيلة لتداول السلطة. وقد عرفت هذه التجربة العديد من الدول في العالم. كما عد عقد الثمانينيات مؤشراً لتأثر دول العالم الثالث بالموجة الديمقراطية التي حفزت على تبني بعض الدول لنظم الحكم الديمقراطية.

أن أسباب التحول الديمقراطي في الدول قد تكون نابعة من داخل المجتمع، أو خارجه أو يمكن أن ينتج من رغبة الدولة نفسها إيماناً بجدوى هذا النظام أو التأثر بتجارب دول أخذت بهذا المبدأ، فالتحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها بلدان شرق أوروبا في عقد ثمانينيات القرن الماضي تمثلت في سقوط نظام الحزب الواحد و تبني نظام التعددية الحزبية، هذا بالإضافة إلى ما نتج عن انتهاء حقبة الحرب الباردة بتكريس مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أوحد في النظام الدولي الجديد وما أصبح لها من دور في دعم عملية التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان في العالم. وفي هذا الجانب لا يمكن إغفال ثورة المعلومات والاتصالات ودورها في ضخ مد فكري وسياسي واقتصادي يتعدى الحدود الجغرافية للدول.

لقد تعرضت عملية التحول الديمقراطي في دول العالم الثالث لمعوقات عديدة، منها ما يتعلق بطبيعة أنظمة الحكم التي تتحفظ على مفاهيم الديمقراطية وفي بعض الأحيان تستبعدها كلياً من ممارستها. ومنها أيضاً ما يتعلق بالسياسات التي انتهجتها هذه النظم في التعامل مع الأقليات والتي تراوحت ما بين سياسة الدمج ألقسري ومحاولات الاستيعاب والاحتواء أو منحها حكماً ذاتياً شكلياً.

وكذلك شهدت الأنظمة السياسية في المنطقة العربية تحولات ديمقراطية في البناء السياسي والدستوري وقد أخذت هذه التحولات أشكالاً وصيغاً مختلفة تمثلت في صور متعددة كالقبول بمبدأ التداول السلمي للسلطة وإقرار الحقوق والحريات العامة. كما شهدت المنطقة اتجاهاً متصاعداً للإقرار بالتعدد التنظيمي لكن لم يتسع في نطاقه إلا خلال عقد التسعينات بصفة خاصة حيث شمل عدة دول عربية ومنها العراق بشكل عام وإقليم كردستان بشكل خاص لكن بدرجات متفاوتة.

وعليه قسمنا البحث على عدة محاور منها:

أولا: مشكلة البحث

إن التحول الديمقراطية هو المطلب الأساسي، إلا انه لا معنى للحديث عن الديمقراطية مالم نسلم بضرورة التعددية السياسية، فان الواقع يطرح ذرائعه المستقلة والأساس العلمي الذي يمكن ان نلتقي حوله هو أن أمور المجتمع المعاصر أيا كان تركيبه الاجتماعي، قد بلغت حدا من التعقيد يستحيل معه ان يملك حزب واحد الصواب المطلق في تحليلها وفهمها وتحقيق التقدم لصالح الاغلبية يوده العظمى من المواطنين واحتمالات الخطأ هنا تكون اكبر مع تواتر حالات الفساد في استعمال السلطة، ومن ثم يكون تعدد الاتجاهات السياسية، وصراعها السلمي حول قضايا العمل الوطني هما الضمان لدفع مسيرة الديمقراطية، وتحقيق التجدد والاقتراب من الصواب.

فالاهتمام بتطبيق الديمقراطية في إقليم كردستان مسألة مهمة للإصلاح السياسي وإيجاد المناخ السلمي للتعبير، وأبعاد الاحتقان السياسي المتمثل في العنف والتوتر وعدم الاستقرار الذي يعاني منها المجتمع الكوردي في اقليم كوردستان كما هو الحال في مجتمعات المنطقة بشكل عام بسبب الأزمات وتوابعها العديدة. فالتحدي الذي يواجه إقليم كردستان اليوم، هو ليس بناء الديمقراطية كنظام كامل وجاهز، كما ان بدء عملية التحول والانتقال طويلة حتما إلى الديمقراطية وبشكل سلمي ومختار وبشكل واع

منظم بما يجنبنا الصراعات الدموية والانفجارات والحروب الداخلية والخارجية. وعليه يمكن طرح مشكلة البحث الحالي بالتساؤلات الآتية:

ما واقع التحولات الديمقراطية في إقليم كردستان؟ وما آلياتها ومساراتها الحالية؟ وما الأفاق المستقبلية لهذه التحولات في المجتمع الكردستاني؟ وما السبل لتعزيز هذه التحولات الديمقراطية في كردستان العراق؟ ما اهم العوامل الداخلية والخارجية التي مهدت لانطلاق مسار التحول الديمقراطي في إقليم كردستان؟ وما المنجزات التي تم تحقيقها في هذا المسار؟ وهل يمكن القول بان إقليم كردستان العراق استطاع بالفعل أحداث قفزة ديمقراطية حقيقية؟ أم أن هناك عراقيل تجعل المشوار الديمقراطي المطلوب مازال طويلا.

ثانيا: أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق جملة أهداف منها:

١- تحديد الأسس النظرية لإبعاد التحول الديمقراطي في المجتمع.
٢- معرفة واقع التحول الديمقراطي في المجتمع الكردستاني.
٣- تشخيص أبعاد التحول الديمقراطي في اقليم كردستان.
٤- معرفة التطلعات المستقبلية للتحول الديمقراطي في إقليم كردستان.
٥- وضع بعض المقترحات والتوصيات لتعزيز التحول الديمقراطي في إقليم كردستان.

ثالثا: أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا الموضوع باعتباره متغيرا أصيلا يعكس التفاعل المحوري للحياة السياسية والنظام السياسي الكردي واثر هذا التفاعل على أداء النظام السياسي وعلى أفاق وإمكانيات تحقيق عملية التحول الديمقراطي لهذا النظام بمختلف مكوناته، باعتبار أن هذا التحول هو من متطلبات النهوض بمهمات وأعباء عملية التحرر والبناء في إطار حل المسالة الكردية في ظل المتغيرات الموضوعية الجديدة. مما لاشك فيه، أن قضية الديمقراطية، ولاسيما في سياق التحولات التي مرت بها المنطقة خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، قد حظيت باهتمام ودراسات عديدة وكثيراً منها انطلقت من تساؤلات لتبحث في أسباب أزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة العربية بصورة عامة وإقليم كردستان بصورة خاصة.

وإن الدعوات المطالبة بتطبيق الديمقراطية واسعة، ومدوية في الوقت نفسه، إلا أن هذه الدعوات والمطالب تفتقر إلى الإجماع حول مفهوم للديمقراطية متفق عليه، وكذلك تفتقر إلى متطلبات وشروط تحقيقها، ناهيك عن الاتفاق حول التنازلات التي ينبغي أن يقبل بها هذا الطرف أو ذاك على المستويات العقائدية والسياسية، وكل ما له صلة ببلورة مضمون الخيار الديمقراطي كنظام سياسي مما يعني أن الديمقراطية الحقيقية لاتزال بعيدة المنال، ولا يزال الوصول إلى تفاهم حول مشروع عملي للحكم الديمقراطي يحتاج إلى بذل جهد واسع جداً في كثير من الدول في العالم ومنها بالتحديد في إقليم كردستان.

ويستدعي النجاح في هذا الانتقال السلمي والتدريجي بث الثقة المتبادلة داخل المجتمع وتعليم الأفراد روح المسؤولية وتدريبهم على الخضوع للقانون الواحد وتعويدهم على التعاون والعمل الجمعي وبناء روح جماعية وأسلوب مشترك في التفكير والعمل والتنظيم والممارسة، وكل هذه مهمات كبيرة لا يمكن تحقيقها عبر المراسيم والأوامر والتعميمات الإدارية، ولابد من إطلاق يد الناشطين السياسيين والثقافيين من كل الفئات والاختصاصات والأوساط للمشاركة فيها والمساهمة في انجازها.

ومن هنا تأتي أهمية الفكر السياسي الكردي المعاصر في إحداث عملية التحول كونها تقدم عملها بوعي وتطور للخروج من واقع الطاعة الفقهي والسياسي وبالتصدي للهيمنة والخضوع والتخلف السياسي، فضلا عن ذلك لا يمكن إغفال أهمية الإصلاح السياسي من خلال احتلاله موقعاً هاماً على خريطة التحولات السياسية الكردية نظراً لما للهياكل المؤسسية من أهمية خاصة في إرساء دعائم هذه التغييرات في المجتمع الكردستاني المعاصر.

رابعا: مفهوم التحول الديمقراطي

تتعدد الآراء بصدد مفهوم التحول الديمقراطي والنهج الذي يمكن إتباعه لتعريفه، اذ يرى (صمويل هينتجتون) أن

‹أول خطوة لتناول موضوع التحول الديمقراطي هي إيضاح معني الديمقراطية والتحول إليها، بينما يصل هينتجتون إلي أن تحديد مدى ديمقراطية أي نظام سياسي يتم من خلال مدى اختيار أقوى صناع القرار الجماعي في انتخابات عادلة ونزيهة ودورية يتنافس المرشحون فيها على أصوات الناخبين التي يحق لكل بالغ من أبناء الشعب أن يشارك فيها بصوته، ويري أنه بهذا التعريف فإن الديمقراطية تشمل بعدين هما التنافس والمشاركة مشيرا إلي أن روبرت دال كان يري أنهما حيويان للديمقراطية والحكم الجماعي، كما أنها تتضمن وجود الحريات المدنية والسياسية كحرية الكلام والنشر والاجتماع والتنظيم والتي ينبغي توافرها للنقاش السياسي وإدارة الحملات الانتخابية(هينجتون، ١٩٩٣، ص٦٤).

ويضيف هينتجتون أنه من خلال هذا التعريف الإجرائي للديمقراطية يمكن تطبيق الشروط الإجرائية للديمقراطية علي النظم السياسية المختلفة، بحيث يمكن الخروج بقائمة من الدول التي تطبق الديمقراطية والدول التي لا تطبقها،والدول التي تتبع سبيلا وسطا بينهما. ويذكر إنه إذا كان الانتخاب الشعبي لقمة صناع القرار هو جوهر العملية الديمقراطية فإن النقطة ذات الأهمية ألكبري في عملية التحول إلي الديمقراطية هي تغيير حكومة لم يتم اختيارها بطريقة ديمقراطية واستبدالها بآخري يتم في انتخابات حرة وعلنية ونزيهة، وفي كل الأحوال فإن عملية التحول إلي الديمقراطية قبل الانتخابات وبعدها هي عملية معقدة وتستغرق وقتا. فهي تشتمل علي إسقاط النظام غير الديمقراطي وإقامة بديل ديمقراطي ثم تدعيم أسس البنية الديمقراطية (المصدر نفسه، ص٦٨).

ويقدم(لجوان لينز) تعريفا آخر للديمقراطية الذي يقول: ‹إننا نعتبر الحكومة ديمقراطية إذا كانت تعطي فرصا دستورية بشكل منتظم للتنافس السلمي على السلطة السياسية لمجموعات مختلفة، دون استبعاد أي قطاع له أهمية من الشعب› ويرى(هيرميت) أن التحول الديمقراطي هو عملية تتعلق بالوقت أكثر من تعلقها بما تدل عليه بالفعل، فهي تمثل الفترة المتغيرة من الوقت التي تنقضي بين سقوط نظام واللحظة التي يصير فيها النظام الذي يحل محله مسيطرا تماما على السلطة وهو النظام الديمقراطي، وهي تنتهي عادة عندما تقيم هذه الديمقراطية لنفسها المؤسسات الشرعية والدستور وخاصة عندما يحصل القادة الديمقراطيون علي الاعتراف بسيطرتهم من جانب الجيش والمؤسسات الأخرى، مما يجعل من الممكن انتقال السلطة بالوسائل السلمية على الأقل من حيث المبدأ. ويوضح(هيرميت) أن التحول هو وضع انتقالي بطبيعته ولا يمكن اعتبار نتيجة التحول أمرا مفروغا منه، فهناك خطورة تكمن في عملية التحول، فقد ينقلب الوضع إلي الديكتاتورية في حالة الفشل، أو قد تتوقف العملية الديمقراطية قبل أن تكتمل(هيرميت، ١٩٩١، ص٩-١١).

وفي ذات الاتجاه يرى بعض الباحثين ان التحول الديمقراطي بوصفه مسلسلا يتم فيه العبور من نظام سياسي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية إلى نظام سياسي مفتوح يتيح مشاركة المواطنين وتداول السلطة، ويذكر أحد الباحثين العرب أن التحول الديمقراطي عملية معقدة تدل على أن هناك ممرا من السلطوية إلى الديمقراطية وبالتالي فهو يشتمل على مراحل متباينة تتخللها لحظة الانتقال الديمقراطي (لاني، ٢٠٠٣، ص٣٢ - ٣٥).

خامسا: الأطر النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي في المجتمع

١. أهداف التحول الديمقراطي

أولا: يهدف جميع القوى السياسية إلى الحفاظ على الأمن السياسي، وعلى الوحدة الترابية والإقليمية.

ثانيا: أن يكون هنالك دفعاً للعملية التنموية عن طريق القفز بالعملية السياسية بنقطة الانتقال إلى وضعية التحسين الاقتصادي.

ثالثا: الوعي على المستوى الفردي، بمعنى كيف انقل الأفراد من وضعية الولاء للقبيلة إلى مفهوم المواطنة(عامود، الموقع الالكتروني).

٢. مراحل التحول الديمقراطي

يشير معظم الباحثين إلي أن عملية التحول الديمقراطي تمر بعدة مراحل، فبعض يرى أن هذه العملية تتم عبر ثلاث مراحل:

المرحلة الأولي، تتمثل في الفترة التي تنقضي بين سقوط النظام وسيطرة النظام الذي يحل محله سيطرة تامة على السلطة (هيرميت، ١٩٩١، ص١١).

وتشير احدي الدراسات إلي أن هذه المرحلة تتسم بعدم اليقين السياسي، وإنها مادة للأحداث غير المرئية والإجراءات غير المحدودة والنتائج غير المقصودة والكبح الطبيعي للبنيان الاجتماعي والمؤسسات السياسية تتوقف مؤقتا، ويضطر الممثلون في الغالب للاختيار المتسرع والمضطرب والتحالفات التي يدخلون فيها عادة متغيرة وخاضعة للظروف (لين وشميتر، ١٩٩١، ص٢٦). أما المرحلة الثانية، فهي مرحلة تدعيم الديمقراطية وتعني ثبات مستوي سلوك القادة السياسيين والتفسير العلمي والتنفيذ الفعلي للمؤسسات والقبول الحقيقي للديمقراطية من جانب المحكومين ومن جانب النخبة وإقامة آلية سياسية جديدة تحمي المصالح وتضمن الوساطة بين المجتمع والدولة وبين قطاعات المجتمع المختلفة، وباختصار فإن التدعيم يعني نهاية مرحلة تعليم الديمقراطية (هيرميت، ١٩٩١، ص١٣). المرحلة الثالثة، هي مرحلة استقرار الديمقراطية وتجذر مؤسساتها في المجتمع وتتشكل ثقافة المجتمع السياسي بما يؤدي إلي رفض كل بدائل الديمقراطية وهما التحول إلي الليبرالية السياسية والتحول إلي الديمقراطية ذاتها (سلامة، ١٩٩٨، ص١٤).

ويذكر (خوان ريال) أن التحول إلى الديمقراطية قد برز عبر ثلاث حركات هي:

أ- الفكر التحرري الليبرالي ويعني بالضرورة احترام حقوق الأفراد والمواطنين.

ب- قيام نوع صارم من اقتصاديات السوق مع تحكم أقل من الدولة، مما يتيح إلغاء كل من إجراءات الحظر وما يتبعها من توصيات، ونهاية دور سيطرة الدولة علي المؤسسات الاقتصادية.

ج- عملية بناء أو إعادة بناء الديمقراطية بمعني إقامة حكم تعددي (ريال،١٩٩١، ص٤٣).

ويشير أحد الباحثين العرب (عبد الكريم عبدلاني) إلى أنه يمكن تقسيم مراحل التحول إلى أربعة مراحل رغم تداخلها واقعيا وهي:

أ- مرحلة انهيار النظام السلطوي (المرحلة التحضيرية):

وخلال هذه المرحلة يعرف المجتمع عددا من الصراعات بغية إرضاء مصالح من يقودون عملية التحول وتحديد قواعد اللعبة السياسية، وتحدث تلك الصراعات بين المتشددين الذين يعارضون عملية التحول الديمقراطي وبين المعتدلين الذين يدركون أهمية إدخال الإصلاحات على النظام السياسي لمواجهة الضغوط التي تهدد شرعية النظام السياسي السلطوي، ومن ثم يفقد تماسكه وتبدأ عملية التحول.

ب- مرحلة قيام النظام الديمقراطي:

وهذه المرحلة تتضمن إرساء مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، بحيث يتمتع الحاكم بطاعة المحكومين، ويلتزم المحكومون بقواعد اللعبة السياسية، بحيث يكون بمقدورهم تغيير الحكومة بالوسائل السلمية، وعلي فترات منتظمة من خلال انتخابات دورية تنافسية.

ج - مرحلة التماسك الديمقراطي:

وهي المرحلة التي يسود فيها الاعتقاد من جانب الفاعلين السياسيين الرئيسيين والأحزاب وجماعات المصالح أو أي قوى أخرى بعدم وجود بديل عن العمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة.

د - مرحلة نضج النظام الديمقراطي الجديد(١١).

٣. مؤشرات الديمقراطية

حتى الان لا توجد مؤشرات متفقة عليها للديمقراطية مثلما هو الحال بالنسبة لمؤشرات التنمية او مؤشرات حقوق الإنسان، ويعود ذلك إلى غياب وجود تعريف جامع مانع للديمقراطية. ولكن وعلى الرغم من ذلك يمكن القول بأهمية وجود مؤشرات دالة على مستوى الممارسة الديمقراطية في ضوء مفهوم الديمقراطية الذي تنطلق منه تلك الممارسة.

ويمكن بشكل عام التمييز بين مؤشرات الديمقراطية على مستوى نص الدستور والقوانين من الناحية وبين مؤشرات الممارسة على ارض الواقع من ناحية ثانية. وتتمثل المؤشرات الدستورية في النص على الحد الأدنى من المبادئ

الديمقراطية والتي يتم تجسيدها في المؤسسات واليات وضع تلك المبادئ الديمقراطية موضع التطبيق. والحد الأدنى من المبادئ الديمقراطية التي تميز الدستور الديمقراطي عن غيره من سائر الدساتير والنظم الأساسية.

يمكن إجمالها في خمسة مبادئ دستورية:

أولها: مبدأ لا سيادة لفرد ولا لقلة على الشعب والشعب مصدر السلطات.

ثانيا: مبدأ سيطرة إحكام القانون.

ثالثا: مبدأ عدم الجمع بين السلطات.

رابعا: ضمانات الحقوق والحريات العامة.

خامسا: تداول السلطة على وفق انتخابات دورية (الكواري، موقع الانترنت، ١٩٩٦/٧/٣٠).

وعلى مستوى البنية القانونية يمكن التعرف على مؤشرات الديمقراطية من خلال فحص القوانين والنظر الى مدى تعطيل بعضها للمبادئ الديمقراطية في الدستور، مثل القوانين الاستثنائية والقوانين المقيدة لنمو المجتمع المدني او المعطلة لحرية التعبير والتنظيم، او تأكيد القوانين على وجود الآليات وفاعلية المؤسسات اللازمة لوضع المبادئ الديمقراطية في الدستور موضع التطبيق، وهذا من ناحية ومن ناحية أخرى يستحسن النظر الى مدى اكتمال المنظومة القانونية ومدى توفرها للضمانات القانونية اللازمة لتطبيق المبادئ الدستورية. ومن تلك الضمانات تبرز أهمية استقلال القضاء وشمول نطاق إحكامه كل ما تناله من أوجه الاختلاف بين الإفراد او المؤسسات وبين كل منها وبين الدولة ومؤسساتها عامة وأجهزتها السلطوية على وجه الخصوص.

ويستحسن دراسة محتوى القوانين ذات العلاقة بالممارسة الديمقراطية، من حيث مدى اكتمال منظومتها، ومن حيث تعطيل بعض القوانين لحق المبادرة العامة واحتكارها من قبل السلطة. كما يستحسن تقييم القوانين ذات العلاقة بالممارسة الديمقراطية من حيث تأثيرها على تحقيق مشاركة فعالة في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة، ومن حيث تأثيرها على نمو المجتمع المدني واستقلاله النسبي عن السلطة وتأكيد تلك القوانين على ممارسة الديمقراطية داخل تنظيمات المجتمع المدني وفيما بينها. ومن المناسب أيضا النظر إلى مدى مرونة النظام القانوني او جموده والتعرف على آليات تطويره واستكمال بنائه في ضوء الحاجات المتغيرة للمجتمع وضرورات نهوضه الحضاري (المصدر نفسه، موقع الانترنت).

وأخيرا وليس أخرا على مستوى الممارسة الفعلية يمكن التأكيد من مدى وضع مبادئ الدستور موضع التطبيق ومدى فاعلية المؤسسات والآليات الديمقراطية من حيث مستوى المشاركة في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة وفاعليتها وهنا يمكن إنعام النظر في مدى تطبيق مبدأ المواطنة واعتباره مصدر الحقوق ومناط الواجبات، كما يمكن التأكيد من مدى نزاهة الانتخابات والالتزام بدوريتها وحق المنافسة على جميع المناصب واعتبار الفوز في مثل هذه العملية الانتخابية هو مصدر تفويض تولي السلطة على مستوى الحكم المحلي، العمدة او المختار او المحافظ او المجالس البلدية ومجالس الحكم المحلي، هذا بالإضافة إلى المستوى الوطني. وانطلاقا من كون الديمقراطية المستقرة في نهاية المطاف عملية مجتمعية يجب ان يتم تكريس قيمها وسلوكياتها على المستوى الرسمي وفي المجتمع، فانه يحسن بالدراسة أن تشير بقدر الإمكان الى مؤشرات الديمقراطية على مستوى التنشئة الاجتماعية في الأسرة والمدرسة وفي جمعيات النفع العام(المصدر نفسه).

٣- متطلبات التحول الديمقراطي

تعددت الآراء التي قدمها الباحثون في هذا الشأن وقد حصر هينتجتون سبعة وعشرين متغيرا مستقلا يقال أنها تساهم في إقامة الديمقراطية والتحول الديمقراطي (هينتجتون، ١٩٩٣، ص٩٦ – ٩٨)، ويربط سعد الدين إبراهيم بين التحول الديمقراطي والمجتمع المدني باعتباره الإطار العام الذي يربط ما بين الديمقراطية والتنمية والتسوية السلمية للصراعات، ويرى أنه إذا كانت هناك من سبل لتحديد المجتمع المدني فإن هذه السبل جميعا تدور حول تفسير المشاركة الجماعية الاختيارية في المجال العام بين الأفراد والدولة، موضحا أن قوة الدولة لا تعني بالضرورة ضعف المجتمع المدني أو العكس، فأشد الديمقراطيات الغربية استقرارا هي في الحالات التي تبدو فيها قوة المجتمع

وقوة الدولة واضحة، وبالتالي فلابد ان تكون الصلة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي واضحة، فالديمقراطية هي مجموعة قواعد الحكم ومؤسساته من خلال الإدارة السلمية للجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة، ومن ثم فإن الأساس المعياري نفسهِ للمجتمع المدني هو الأساس المعياري للتحول الديمقراطي، وإذا نحينا نمط الديمقراطية المباشرة جانبا، سنجد أن أعضاء المجتمع المدني هم أفضل قنوات المشاركة في الحكم (ابراهيم، ١٩٩٢، ص١٢ – ١٥). أما هيلجيو ترينداد فيربط بين الاقتصاد والسياسة مشيرا إلى وجود مجموعة من العوامل الاقتصادية المشتركة التي كان لها تأثيرها في التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية، ويوضح أنه إلى جانب ذلك فإنه قد حدثت على الصعيد السياسي تغيرات هامة يطلق عليها المضمون الايجابي الذي اكتسبه مفهوم الديمقراطية السياسية في الثقافات السياسية لبلدان أمريكا اللاتينية، فبالمقارنة بين الخطاب السياسي في الستينات وخطاب التسعينات من القرن العشرين يلاحظ المحللون تغيرا كبيرا يعكس ظهور الثقافة السياسية التي تتجه نحو الديمقراطية والتي تخترق مسام المجتمع، كما يظهر هذا التغير في الخطب والأحاديث والممارسات السياسية التي تتضمن فكرة ارتباط التغيرات في المجتمع بالبناء الشكلي للديمقراطية ارتباطا لا ينفصم (ترينداد، ١٩٩١، ص٥٧ – ٥٩).

والواقع إن ملاحظة هيلجيو ترينداد قد تأكدت صحتها خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حيث شهدت دول أمريكا اللاتينية تغيرات سياسية هامة من خلال الممارسة الديمقراطية. وتشير بعض الدراسات إلى ضرورة توافر قيادة سياسية ماهرة ومؤمنة بالتغير وقادرة على مواجهة المتشددين والمعارضين لعملية التحول الديمقراطي كمتطلب رئيسي لهذه العملية (لاني، ٢٠٠٣، ص٤٤)، وفي هذا الإطار فإن القيادة السياسية مسؤولة عن ترسيخ القيم الديمقراطية الجديدة لدى الأفراد وأن تشعرهم بالحرية والأمان من تعسف الدولة وأن توفر المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لتمكين الجماهير من المشاركة الفعلية في عملية التحول الديمقراطي (المصدر نفسه، ص٤٥).

ويركز آلان تورين على حرية الاختيار كأساس لتحقيق التحول الديمقراطي بمعنى قدرة كل شخص للتعرف كمواطن وهو ما يعني إيجاد صلة مباشرة بقدر الإمكان بين الدفاع عن آرائه ومصالحه والقوانين والقرارات السياسية التي تقدم أسلوب العمل الرئيسي للحياة العامة، فلن يكون هناك ديمقراطية عندما لا يتم التعبير بطريقة كافية عن المطالب والمعتقدات التي في قلوب وعقول المواطنين والدفاع عنها في المجالات العامة، ويمكن استقرار الديمقراطية فقط في الاهتمام المزدوج لإعداد حكومة قادرة علي تأمين التوحيد الاجتماعي، وبهذا تخلق إدراكا بواجبات المواطن وحقوقه واحتراما لتعدد الآراء والاهتمامات (الان تورين،٢٠٠١، ص٩).

ويجعل أحد الباحثين العرب المتطلبات اللازمة للتحول الديمقراطي استنادا إلى الدراسات الغربية، فيذكر إنها تشير إلى ضرورة توفير القيم الثقافية السياسية التي تشمل الاعتدال والتسامح والفاعلية والمعرفة والمشاركة، ومستوى معينا للرخاء الاقتصادي، ووجود نخبة سياسية مناضلة من أجل الديمقراطية، هذا بالإضافة إلى ضرورة توافر دعم الدول الغربية العريقة بالديمقراطية، ويرى أن هذه الآراء قد استندت إلى واقع يكاد ينطبق على الدول الأوروبية والأمريكية، ومن ثم فإنه لابد من أخذ ذلك في الاعتبار عند دراسة مجتمعات دول أخرى التي تشهد تحولات ديمقراطية (الشطي، ٢٠٠٣، ص١١٦ – ١١٧). ومن خلال العرض المتقدم، والذي يؤكد على تعددية النظريات، وتباين تجارب التحول الديمقراطي فإننا نتفق مع صمويل هينتجتون، فيما توصل إليه في هذا الشأن والذي يتضمن ما يلي:

١- ليس هناك عامل واحد كاف لتفسير نمو الديمقراطية في كل الدول أو في دولة واحدة.

٢- لا يحتاج نمو الديمقراطية في كل الدول إلى عامل واحد بعينه.

٣- ان التحول الديمقراطي في كل دولة هو نتيجة لمجموعة من العوامل.

٤- ان مجموعة العوامل المسؤولة عن قيام موجة من التحول الديمقراطي تختلف عن مجموعة الأسباب المسؤولة عن الموجات الأخرى.

٥- ان العوامل المسؤولة عن التغيرات المبدئية للنظام الحاكم في ظل موجة من التحول الديمقراطي تختلف عن مجموعة الأسباب المسؤولة عن الموجات الأخرى (هينتجتون، ١٩٩٣، ص٩٩).

٤ - آليات التحول الديمقراطي

ترصد العديد من الدراسات آليات للتحول الديمقراطي وتحللها إلى:

١- التحول من الأعلى، حيث تأتي المبادرة بتمويل النظام باتجاه الديمقراطية من القيادة السياسية للنظام، وتشير بعض الدراسات إلى أن جوهر هذه الآلية هو ضرورة توافر إرادة سياسية فعلية لدى القيادة السياسية الحاكمة وإيمان بالديمقراطية والإصلاح السياسي وأن تتوافر لديها القدرة على التغلب على المعوقات التي تقف أمام أي تحرك باتجاه الديمقراطية.

٢- التحول الديمقراطي من خلال التفاوض. إذ تأتي المبادرة المشتركة من قبل قيادة النظام والمعارضة معا، حيث يتم التحول الديمقراطي عندما يدخل النظام في حوار مفتوح مع مختلف النخب السياسية والاجتماعية، قد يتوج بميثاق شرف يأخذ في الاعتبار المصالح الحيوية لكافة القوى السياسية المشاركة فيه.

٣- التحول من خلال الشعب، و يعني قيام جماعات المعارضة بأخذ زمام المبادرة في التحول نحو الديمقراطية، إذ تسقط الأنظمة السلطوية أو تتم الإطاحة بها أو قد يحدث التحول نتيجة وفاة الديكتاتور ومبادرة خلفه بعملية التحول ديمقراطي من الأعلى، وبخلاف الآلية السابقة فإن التحول الديمقراطي من الأعلى، ووفقاً لهذا المسار يأتي من خلال تزايد أعمال العنف والشغب والاحتجاج والاضطرابات العامة غير المنظمة من قبل التنظيمات الشعبية المختلفة، وحينما يرضخ قادة النظام للمطالب الجماهيرية من أجل احتواء الأزمة (لاني، المصدر السابق، ص٦٠ – ٦٤).

٥- معوقات التحول الديمقراطي

١-المعوقات السياسية

إن النخب الحاكمة وتكوينها سواء من ذات الأصول الملكية، أو النخب التكنوقراطية، بسبب انعدام نخب تناضل بشكل حقيقي لإنجاز هذا التحول (سليم، ٢٠٠٦، ٥٣). وتمركز السلطة وتزوير الانتخابات والصراع بين أركان النظام السياسي. وضعف المؤسسات التمثيلية فعندما تصبح هذه المؤسسات كالبرلمان مثلا، ليست في مستوى الوظيفة المنوطة بها، والمتمثلة في بلورة مصالح الأفراد والجماعات، ويتم في المقابل تمرير القرارات بعيدة كل البعد عن اهتمامات المواطنين وقناعاتهم، مما يؤدي إلى الاستخفاف بعملية المشاركة السياسية، وعليه يصعب تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي (هلال، ١٩٨٤، ٢٥).

كما أن انعدام تطبيق النصوص الدستورية لدى البلدان اللاديمقراطية والتي غالبا ما تنص على الحقوق في تكوين الأحزاب وحرية الرأي والتعدد...ولكنها عمليا عكس ذلك، وظاهرة قمع الرقابة، بمعنى انعدام المسائلة وضعف النقد والنقد الذاتي والشفافية، وانتشار الفساد والبيروقراطية، واحتكار الأنظمة والقوانين والانقلابات العسكرية ودور الجيش في تخريب الحياة المدنية وعرقلة تطورها، بالإضافة إلى ضعف الديمقراطية في الأحزاب السياسية بما فيها المعارضة. كما أن حرمان الرأي الآخر من المشاركة والنقد، وقمع القوى السياسية للمعارضة التي قد تصل أحيانا إلى حد التصفية الجسدية(محمد، ١٩٩٨،٨٦). إضافة إلى الاحتلال والعدوان المتكرر، وحالة عدم الاستقرار، وغياب الأمن سواء تعلق الأمر بالاستعمار ومخلفاته، أو ما قد تشهده الدول من منازعات متعددة، تؤدي إلى النزعة التسلحية على حساب التنمية المحلية، مما يعرقل العملية الديمقراطية فيها، والتدخلات الأجنبية التي تؤدي إلى فرض أنماط إصلاحية معينة، وتقييد صناع القرار بفرض قرارات تخدم مصالح الدولة المتدخلة(فخر، سمير، ٢٠٠٥، ٤٨).

٢- المعوقات الاقتصادية

ان غياب قاعدة اقتصادية حقيقية مبنية على التنافس الحر، قد تبعد الإسهام في دعم التحول الديمقراطي وذلك من خلال عدة أشكال منها التبعية الاقتصادية للدول أو للمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية ما يؤدي إلى النفوذ وتشكيل القرار السياسي داخل هذه الأقطار وفرض سياسات تنموية مناقضة لطموحات صانعي القرار في الدولة.وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على الإنتاج المحلي، وكذا الضغوطات للمنظمات الاقتصادية التي تفرض إصلاحات

سياسية واقتصادية تخل بالعملية الديمقراطية في الدول المعنية، ولا تتماش والخصوصية المحلية (ريحان، ٢٠٠٧، ١١٢).

بالإضافة إلى إفلاس الدول وارتفاع معدلات التضخم والفقر وانتشار البطالة، ما يدفع بالأفراد نحو الاهتمامات الضيقة، التي تنحصر في لقمة العيش، وتصرف المواطن عن حقوقه المقدسة، كالانتخاب مثلا، كما يؤدي الى غياب المساواة والتوزيع العادل للثروات وانخفاض مستويات الاستثمار والمشاريع الاقتصادية وأيضا يتميز الوضع في بعض البلدان اللاديمقراطية بكونه «اقتصادا ريعيا»، ومن صيغه أنه يعود لخزينة الدولة بشكل مباشر دون أن يمر بالمحاسبة والمسائلة، ما يولد أوضاعا سياسية واجتماعية واقتصادية تتسم بالضعف، وكذلك الأطماع المتزايدة نحو البلدان ذات الثروات الطبيعية والمعدنية، ما يؤثر سلبا على أمنها واستقرارها، وبالتالي عرقلة وتعطيل عملية التحول الديمقراطي(ضيوف، الموقع الالكتروني).

٣- المعوقات الاجتماعية

إن تعدد الأنساب والتركيبات الاجتماعية المختلفة كالعشائرية والطائفية والمذهبية ضمن الدولة الواحدة، يترك أثرا بشكل واضح على طبيعة العلاقات الاجتماعية مما يشكل عائقا أمام تحقيق الديمقراطية لأنه تؤدي إلى نمو سيادة الولاءات الضيقة بدلا من الولاء للدولة الوطنية، بالإضافة النقص وغياب الثقافة الديمقراطية على مستوى الشعب والهيئة الحاكمة على حد سواء ما يصعب مهمة التحول نحو الديمقراطية (امين، الموقع الالكتروني).

وكذلك غياب الوعي ونقص الثقافة السياسية كنتيجة لتفشي الجهل والأمية، وأيضا انتشار الفقر والتدني لمستويات المعيشة، فضلا عن الحروب الأهلية التي شهدها مختلف البلدان اللاديمقراطية والتي تؤدي إلى عدم لاستقرار الاجتماعي وبالتالي السياسي، ما يشكل عقبة في وجه التحول الديمقراطي. كما ان الافتقاد إلى خبرة ديمقراطية سابقة إن مفهوم الديمقراطية السائد هو عبارة عن إفرازات لتطورات تاريخية غربية، لم تتم فيها مراعاة الواقع التراثي المرتبط بالزمان والمكان عندما تم نقل هذه الأفكار والمفاهيم، ما يؤدي إلى غياب لغة مشتركة بين الطبقات الاجتماعية وقواها السياسية (المنتدى الدولي، الموقع الإلكتروني).

سادسا: مؤشرات واقع التحول الديمقراطي في إقليم كردستان العراق

يختص هذا المحور بتحليل الأوضاع الراهنة والتعرف على البنى السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية، من اجل تفسير الواقع الراهن وتحديد العقبات التي تقف في طريق عملية التحول الديمقراطي في الإقليم والكشف عن الفرص والإمكانيات المتاحة لتعزيزها، ويتضمن هذا المحور تحليل خمسة جوانب رئيسة منها:

١- الجانب السياسي

يتم تحليل الوضع السياسي الراهن من خلال توصيف النظام السياسي القائم، وتحديد طبيعة القوى الفاعلة ودورها، والتعرف على مدى توازن القوى بين السلطة والمجتمع، ويكون ذلك من خلال البنية الدستورية والقانونية والتنظيم الإداري للسلطة، بالإضافة الى طبيعة السلطة ودورها ومصادر شرعيتها، ومدى نمو المجتمع المدني وفاعلية ومؤسساته (الأحزاب، والنقابات، والروابط، والجمعيات النفع العام)، ونوعية الرأي العام ومدى تأثيره على عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة (الكواري، ١٩٩٦، الانترنيت).

٢- الجانب الثقافي

وهنا يتم التركيز على انجازات السلطة من الثقافة السياسية السائدة والتعرف على مصادرها والجوانب الايجابية والسلبية فيها، ومدى تأثير الثقافة السياسية على جهود تأصيل الديمقراطية في الثقافة الوطنية. ويتطلب الأمر دراسة بنية الثقافة السياسية واهتماما خاصا بأمرين: أولهما: التعرف على القيم السياسية من خلال تحليل ما يتعلق بذلك في مضمون مناهج التربية والتعليم ووسائل الإعلام والوعظ والإرشاد. وثانيا، التعرف على منطلقات الخطاب السياسي الرسمي والأهلي وسلوك القيادات والنخب لمالها من تأثير على سلوكيات الآخرين وطبائعهم باعتبارهم القدوة التي يقتدي بها.

٣- الجانب الاجتماعي

يركز البحث على جانب الاجتماع السياسي في إقليم كردستان من خلال الاندماج الوطني او القومي وتركيب السكان من حيث التنوع الاثني والعرقي والديني

والمذهبي والتركيب الطبقي، بالإضافة إلى أوضاع المرأة ومكانتها الاجتماعية ودورها، فضلا عن أوضاع الشباب ومدى اندماجهم في المجتمع، واتجاهات الاستقطاب ومظاهر التوظيف السياسي، وطبيعة العلاقات الاجتماعية وعملية التفاعل الاجتماعي ونمط نظم الضبط الاجتماعي وتأثيراتها الايجابية والسلبية ومستوى التساند الاجتماعي وما مقومات وجوده وما وقاسمه المشتركة (عبد الله، ١٩٩٧،١٥).

٤- الجانب الاقتصادي

وهنا أيضا يتم تركيز على مؤشرات الجانب الاقتصاد السياسي وانجازاتها على مستوى الإقليم، من خلال البنية الاقتصادية وطبيعة الاقتصاد (ريعي ام إنتاجي) وتركيب الاقتصاد، المكانة النسبية للقطاعات الإنتاجية، الزراعة، والصناعات الاستخراجية، والصناعات التحويلية، والخدمات. بالإضافة الى دور القطاع العام والخاص وطبيعة كل منهما، وتركيب قوة العمل والعلاقات الاقتصادية، فضلا عن نمط توزيع الثروة ونمط توزيع الدخل وطبيعة آليات إعادة توزيعه في المجتمع.

٥- الوضع الدولي العام

ويتضمن هنا التأكيد على ما أنجزته تجربة إقليم كردستان في تحسين علاقاتها الدولية والإقليمية وانعكاسها على القرارات الوطنية، ويكون ذلك من خلال مقومات الأمن الوطني والتواصل مع العالم الخارجي وطبيعة الوضع الإقليمي للدولة ونزاعاتها الحدودية، ومصالح الدول المؤثرة على النظام الدولي، ومدى توقع تأثير التحول الديمقراطي على مصالح تلك الدول ومدى تعاطف القوى الديمقراطية والإعلام الدولي مع الطلب المحلي على الديمقراطية (الاقليم، الموقع الالكتروني، Dimand،1989 ، R3).

سابعا: العوامل التي ساعدت على التحول الديمقراطي في إقليم كردستان

لقد ساهمت بالفعل العوامل الداخلية والخارجية في تحريك رياح التغيير والنقلة السياسية في الإقليم ابتداء من التسعينات، حيث تم تسجيل خطوات مهمة على درب الإصلاح السياسي والديمقراطي في الإقليم عن طريق تحقيق بعض المنجزات الديمقراطية الهامة الممثلة بالأساس في المراجعات الدستورية وتسجيل خطوات اقتصادية واجتماعية هامة، وكذلك تنمية حقوق الإنسان مع توظيف الخصوصيات المحلية ومزجها مع المبادئ الغربية، وقد ساعد في تحقيق كل هذه المنجزات انخراط النخب الكردية في عملية التحول الديمقراطي.

بالإضافة إلى إعطاء الفرصة للمعارضة للمشاركة في الحكومة، كما طبع في هذه المرحلة إحداث المحاكم الإدارية وإنشاء كبنات وزارية مستقلة، إضافة إلى إحداث مؤسسات قضائية مستقلة، وهي مؤسسات أحدثت مع بداية العقد الأول من الألفية الثالثة لتلعب دورا مهما وبارزا في تعزيز المكاسب الديمقراطية وتوسيع مجال الحقوق والحريات، وهذه المنجزات التي تم تسجيلها لا يستهان بها خلال هذه الفترة القصيرة مقارنة بعمر الحكومة في إقليم كردستان (كربيتش، ٢٠٠٨، ٥٥).

لذا فان أسباب التحول الديمقراطي في الإقليم المذكورة آنفاً قد تكون نابعة من داخل المجتمع أو خارجه أو يمكن أن يكون هذا التحول الديمقراطي ناتجاً من رغبة المواطنين في الإقليم نفسه إيماناً منهم بجدوى هذا النظام أو التأثر بتجارب دول أخذت بهذا المبدأ، فالتحولات السياسية والاقتصادية التي شهدها الإقليم بعد تغير النظام السياسي في العراق في ٢٠٠٣/٤/٩، هذا بالإضافة إلى ما نتج عن انتهاء حقبة الحرب الباردة بتكريس مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أوحد في النظام الدولي الجديد وما أصبح لها من دور في دعم عملية التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان في منطقة العربية. وفي هذا الجانب لا يمكن إغفال ثورة المعلومات والاتصالات ودورها في ضخ مد فكري سياسي واقتصادي يتعدى الحدود الجغرافية للدول.

أولا: العوامل داخلية

فمن العوامل الداخلية التي ساهمت في بناء الصرح الديمقراطي في الإقليم هو أرادة النخبة السياسية الكردية في بناء تجربة وطنية قومية قوية فاعلة بعد نضال طويل للحركة الكردية ويمكن ان توثر على التركيبة الاجتماعية والاثنية في الإقليم، وبعد حصول الإقليم على الفيدرالية لإدارة شؤونه الداخلية بادر الى بناء مؤسسات دستورية وسياسية لإدارة السلطة في اقليم، بالإضافة إلى هذه الإصلاحات الإدارية

عملت السلطة في الإقليم على إصلاح أجهزتها القضائية، وإعطائها نوعا من الاستقلالية كما تنص على ذلك دستور الإقليم.

كما نجد المجتمع المدني أول الفاعلين في عملية التحول الديمقراطي في الإقليم وعلى الرغم من حداثة هذا المجتمع المدني، فان له تجربة وتراكما لابأس فيهما على مستوى الممارسة في إقليم كردستان، فمن مكونات المجتمع المدني، نجد الأحزاب السياسية والنقابات العمالية التي تساهم بدور طلائعي في مسلسل التحولات الديمقراطية فضلا عن التعددية الحزبية والسياسية منذ استلام مقاليد الحكم من الحكومة المركزية، وعلى غرار المجتمع المدني تقوم المؤسسات السياسية بدور مهم في عملية التحول الديمقراطي في الإقليم وعندما نتحدث عن المؤسسات السياسية ينصرف ذهننا إلى الأجهزة الرسمية كالبرلمان والحكومة والقضاء، هذا بالإضافة إلى مؤسسات أخرى كالمجالس والمحاكم الدستورية ومؤسسات حقوق الإنسان(الداسر، ١٩٩٢، موقع الانترنيت).

ثانيا: العوامل خارجية

ان من أهم العوامل الخارجية التي أثرت في التحولات الديمقراطية في إقليم كردستان العراق، هي إعلانات الحقوق الإنسان والدساتير الغربية، كما لعبت أيضا المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي الذي ساهم بدور فاعل في توجيه إقليم كردستان اقتصاديا وسياسيا عبر تطبيق سياسة التقويم الهيكلي، إضافة إلى صندوق النقد الدولي توجد المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، مثل منظمة الأمم المتحدة التي تتدخل في دول عديدة قصد حماية حقوق الإنسان، وإرساء الأمن وحماية المدنيين والأقليات، وكل هذا لا يتحقق إلا عن طريق الديمقراطية التي يفترض ان تتحقق بواسطة إجراء انتخابات نزيهة وإرسال بعثات من المراقبين للوقوف على العمليات الانتخابية. أيضا نجد منظمات أخرى كالمنظمة العالمية للتجارة التي تفرض على أي عضو يود الانخراط فيها إن يتقيد بالسلوك الديمقراطي، وكذلك منظمة العفو الدولية واللجنة الدولية لحقوق الإنسان وغيرها.

من العوامل الخارجية الأخرى التي تبقى إلى حد ما قوية وجود الهيمنة الأمريكية التي تتجلى في وصايتها على المنظمات والهيئات الحقوقية والمالية والاقتصادية، زيادة على تعاظم قوة الاتحاد الأوروبي الذي يملي التعامل معه بحكم القرب الجغرافي للإقليم، الانخراط الجبري الذي لا رجعة فيه في التحول الديمقراطي(المصدر نفسه، الانترنيت).

ثامنا- إشكاليات التحول الديمقراطي في كردستان العراق

يشهد إقليم كردستان محاولات عديدة للتحول الديمقراطي إلا أن هذه المحاولات واجهت العديد من الإشكاليات لعل أبرزها ما يلي:

١- عدم وجود اجماع بين القوي السياسية الكردية الفاعلة لضمان التحول المطلوب وآلياته، على الرغم من الحديث المتواصل عن الديمقراطية في معظم لقاءاتهم، فإنه لا يوجد توافق مجتمعي حول مضمون هذا التحول، بل ويمكننا أن نشير إلى وجود تحفظات من جانب بعض القوى السياسية بالنسبة للتحول باتجاه الديمقراطية استنادا إلى الخبرة الغربية، بل ووجود قوي أخرى رافضة للتحول الديمقراطي باعتباره بدعة غربية هدفها القضاء على هوية الأمة وإخضاعها خضوعاً تاما للسيطرة الغربية.

٢- ضعف البنية السياسية والاجتماعية الكردية، الأمر الذي يزيد من حدة المخاطر التي قد تنتج عن التحول الديمقراطي بحيث قد تصل إلى تفكك هذه الانجازات وإعادتها إلى مرحلة ما قبل التغير(عامود، ٢٠٠٥، ١١٠).

٣- ازدياد قوة وتأثير القوى السياسية في الإقليم، فالإطار المرجعي لهذه القوى هو أطار يقوم على الأحكام والمبادئ المطلقة التي لا يمكن التوصل إلى حلول وسط بشأن تطبيقها ومحتواها، وبالتالي فإن هذه القوى أعلنت عن إيمانها بالديمقراطية وسعيها إليها إلا أنها في واقع الممارسة. تكون محددة بإطار فكري محكم لا يمكن بحكم طبيعة هذا الإطار أن تخرج عنه.

٤- غياب الثقافة السياسية الحاضنة لعملية التحول الديمقراطي في إقليم كردستان.

٥- ضعف منظمات المجتمع المدني وعدم قدرتها على الإسهام الفعال في عملية التحول الديمقراطي.

٦- المصالح القوية التي يمكن أن تتعرض للتهديد نتيجة التحول الديمقراطي في إقليم كردستان، وهو ما أدى إلى توحد القوى في بدايتها، وذلك حتى لا تشكل مصدرا لتهديد هذه

المصالح.

٧- الإجهاض الشبه المستمر لمحاولات التحول الديمقراطي في إقليم كردستان، أدي إلي خلق نوع من الشعور بعدم الثقة في جدوى هذه المحاولات وأتاح الفرصة لمعارضي هذا التحول بإبراز مخاطره وسلبياته على الاقليم.

٨-ضعف الدعم الخارجي للتحول الديمقراطي في إقليم كردستان، أو يرجع ذلك إلى ارتباط هذا الدعم بسياسات خاصة بكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وهي سياسات لا تلقي قبولا على المستوى الإقليمي الأمر الذي أوجد حالة من الشك في أي دعم خارجي من هذه الدول يتعلق بالتحول الديمقراطي في المنطقة (المصدر نفسه، ١١١).

تاسعا: مستقبل التحول الديمقراطي في إقليم كردستان:

ان مستقبل التحولات الديمقراطية الذي نطمح له في إقليم كردستان كبيرة لن نستطيع ذكرها على عجالة في هذا المقام لان جوهر التحول الديمقراطي هو القبول بالتعددية واحترام الأخر وضمان الحقوق والواجبات المتساوية للجميع إلى القبول بالعدالة، ودولة القانون التي تحترم الإنسان وحقوقه وحرياته، وهذا ما يجعل من الغاية الأولى لكل النظم السياسية الشرعية، أي التي تريد أن تبني نفسها على القبول العام وليس على العنف والاصطفاف العرقي (غليون،٢٠٠٣، ص٢٦٧).

وهذه تواجه العديد مما المعوقات والتي تقف أمام إجراء تغييرات جذرية في الواقع الكردي من جهة، والعوامل التي تعد وتهيئ للواقع الكردي استعداداً لحدوث عملية التحول الكبرى في أساسيات هذا الواقع من جهة أخرى. فالواقع الكردي الجديد في حقيقته يمتلك قوى التحول والتجدد التي توفر الأرضية وتعد المسرح للواقع الجديد، فقد نشهد صيرورة هذه التحولات الديمقراطية ونلمسها بسبب ما يحيط بالعالم والمنطقة من ظروف وتطورات عالمية سريعة التبدل والتغير والمتمثلة بتيارات ومذاهب سياسية واجتماعية متجددة.

لذلك وعلى الرغم من تعرضت له عملية التحول الديمقراطي في الإقليم إلى صعوبات عديدة، منها ما يتعلق بطبيعة ظروف المنطقة التي تتحفظ على مفاهيم الديمقراطية والإصلاح والتغيير والتحديث السياسي وفي بعض الأحيان تستبعدها كلياً من ممارستها. ومنها أيضاً ما يتعلق بالسياسات التي تنتجها بعض الدول في التعامل مع الأقليات والتي تراوحت ما بين سياسة الدمج ألقسري ومحاولات الاستيعاب والاحتواء أو منحها حكماً ذاتياً شكلياً ومنها ما يتعلق بوضع العراق(احمد، ١٩٩٥، ٧٤).

غير ان هذه الجهود المبذولة في إقليم كردستان، وان كانت تتوخى الخروج بالمجتمع الكردي من بؤر الأزمات المختلفة المحيطة بها، إلا أن الضعف الذي تعاني منه يعود إلى عدة عوامل نوجزها، ونعول عليها في المستقبل على تحديها لتحقيق تحول ديمقراطي حقيقي ومنشود ومن هذه العوامل:

١- عدم فرض الديمقراطية من الأعلى واحتكار السلطة مما يؤدي إلى إقصاء بعض الأطراف والحركات التي أصبحت طرفا حقيقيا وفاعلا في الحوار الديمقراطي.

٢- إذعان الأنظمة للإرادة الحقيقية للشعوب والجماهير.

٣- إصلاح الإدارة كأداة لتنفيذ السياسة العامة للإقليم.

٤- تقوية سلطة واستقلالية القضاء العادل.

٥- ربط التحولات الديمقراطية بالتنمية الشاملة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وهي ضرورة أصبحت أكثر إلحاحا وذلك بالتوزيع العادل للثروات والحد من التهميش والفقر والبطالة والأمية.

٦- التكتل الإقليمي مع الدول المجاورة للإقليم كردستان، فالمكونات الكردية في الدول الجوار محكومة عليها بان تتلاءم وتتوحد بحكم الجوار والمصالح المشتركة، حيث انه لم يعد الهم والهاجس الديمقراطي مقتصرة على قطر بحد ذاته، اذ لا نجاح لهذه الديمقراطية الا في ظل منظور إقليمي شمولي يؤسس لعهد جديد تسود فيه الديمقراطية والحوار والتصالح والمصالح المشتركة(الداسر، مصدر سابق، ٥٦).

فأهم مسألة في مستقبلها هي تنمية الحركة الديمقراطية الكردية، والتي سيكون الدافع الرئيسي لها شعور كل فرد ممن يشارك فيها بالمسؤولية كما يجب العمل من اجل تعزيز فرص الانتقال السلمي والتدريجي نحو نظام المساواة والحرية والتسامح انطلاقا من اقتناع عميق بأنه لا يوجد حل لمشاكلنا الوطنية او القومية و الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها من دون الانتقال الى نظام

المشاركة الجماعية، وكذلك من دون الاقتناع المماثل بان النظم الشمولية لا تمتلك الحل لأي مشكلة من المشكلات المطروحة. وان استمرار هذا النمط من الحكم لم يعد ممكنا مع قوانين العولمة وتطور النظرة العالمية والتفاعل الإنساني، وهذا الاقتناع لا يقتصر اليوم على من نسميهم بالمعارضة ولكن ربما نستطيع أن نلمس اثر هذا الاقتناع عند جزء كبير ممن هم داخل السلطة أيضا بل داخل الأحداث الحاكمة نفسها كرينسش، المصدر السابق،).

لذا يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي من المفاهيم التي شغلت طموح المجتمع السياسي في إقليم كردستان، فكل الفاعلين السياسيين يعلقون أمالا واعدة على المرحلة الراهنة، ويستبشرون خيرا بما يحصل لا سيما وان فكرة الانتقال نحو أنظمة تعترف بحقوق الفرد وحرياته وبفائدة التعددية السياسية، قد فرضت نفسها على أولئك الذين يعارضونها. فالديمقراطية أصبحت تحتل القيمة الأولى في سلم المعايير السياسية، كما أضحت مطلبا من بين المطالب الاجتماعية الأولى، بل من الضرورات والاحتياجات الأولى التي صار المواطن الكردي في أمس الحاجة إليها.

فجوهر التحول الديمقراطي هو القبول بالتعددية واحترام الأخر وضمان الحقوق والواجبات المتساوية للجميع الى القبول بالعدالة، ودولة القانون التي تحترم الإنسان وحقوقه وحرياته، وهذا ما يجعل الغاية الأولى لكل النظم السياسية الشرعية، أي التي تريد ان تبني نفسها على القبول العام وليس على العنف والاصطفاف العرقي(غليون، مصدر سابق، ص٢٦).

ولذلك فان الرؤية المستقبلية لتعزيز مساعي الديمقراطية في إقليم كردستان العراق هي أن تستوعب أبعاد التجربة السياسية المعاصرة وان تفهم الأوضاع السياسية البني الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. كما عليها ان تعكس النتائج الفكرية والسياسية التي تتم تنميتها من خلال جهود البحث والحوارات المصاحبة للدراسة. وعليها أيضا أن تسعى إلى استشراف المستقبل منطلقة في ذلك من مقاربة أبداعية تهدف إلى فتح أفاق رحبة للتحول الديمقراطي، وتسعى الى توسيع قاعدة قبول الديمقراطية وتأصيلها في الفكر بالقدر الذي يزيل المخاوف ويقارب بين الموقف، وذلك عندما لا تكون هناك حاجة لمقايضة هدف الديمقراطية بالأهداف الوطنية الأخرى مثل الهوية والتنمية والأمن الوطني، وعندما لا يكون هناك تعارض بين منهج الحكم الديمقراطي وبين مبادئ الإسلام وثوابت المجتمع وطموحاته.

وختاما فإننا نؤكد بان ما ذكرناه في هذا البحث هي ملاحظات ومشاهدات في تجربة التحول الديمقراطي في إقليم كردستان العراق، واوردناها بما نراه من إصلاحات ضرورية لتعزيز وتقوية التجربة الديمقراطية في الإقليم من خلال اجتهادنا ورأينا وهو ما نأمل أن يدعم النظام الديمقراطي في الإقليم ومؤسساته الدستورية.

عاشرا: خاتمة البحث.

أولا: أهم الاستنتاجات.

وفي ضوء دراسة التحول الديمقراطية، في إقليم كردستان نبرز عدة استنتاجات مهمة لابد من الإشارة إليها هي:-

١. انطلقت موجة التحول الديمقراطي في إقليم كردستان العراق في وأوائل التسعينات أبان استلام النخبة السياسية الكردية الحكم في الإقليم ومع أنها لم تؤثر على جميع المناطق الكردية بصورة متساوية، إلا إن عدداً هاماً قد شهدت بدايات للتحول بعيداً عن التسلطية في الحكم. ومعنى هذا، انه في مرحلة انتقالية مثيرة، أصبحت ممارسة السلطة من قبل النخبة اقل تعسفية وتسلطية، وسمح بقيام بعض النشاطات للمعارضة المنظمة، وجرت انتخابات أكثر حرية، وكان هناك محاولة لفتح باب المشاركة السياسية من قبل الأحزاب السياسية، بدرجة ما لجماهير الشعب.

٢. هناك في اقليم تطورات مشجعة حول مسالة التحول الديمقراطي والانجازات المتحققة من ذلك، فهناك بصورة عامة اتفاق بين المفكرين والنشطاء السياسيين، يمتد ما بين القوميين العلمانيين إلى الإسلاميين يسلم بأنه لا ينبغي التضحية بالديمقراطية المحققة في إقليم كردستان العراق من اجل قضية من القضايا الهامشية.

٣. على الرغم من نمو مظاهر الديمقراطية في الإقليم بخطى متسارعة ومهمة، إلا أن هناك انتهاك مستمر لحقوق الإنسان والحريات العامة، الأمر الذي جعل بعض

المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان أن تسجل بعض الخروقات على الأجهزة الأمنية في إقليم كردستان تجاه المواطنين وجماعات وهيئات وإفرادا تقع ضحية القهر والاستبداد وتندفع إلى اللجوء إلى الوسائل الأخرى، بما فيها خيار الدعوة إلى الاصطدامات والمطالبة بتغير هذا الواقع ومعالجته من خلال المشاركة في الحكم.

٤. إن تعطيل الحياة الديمقراطية في العديد من المنظمات، وبقاء بعض القيادات الحزبية والسياسية في مواقعها لعقود متتالية وبعيداً عن فكرة تداول السلطة والمسؤولية، والتهرب من المؤتمرات والجمعيات العمومية وما تحمله من محاسبة ومناقشة، تكاد تكون كذلك من السمات السائدة في الاجتماع السياسي الأهلي الكردي ومن الأمور الضارة بالتحول الجديد في المجتمع الكردي المعاصر.

٥. ففي غياب معالجة الديمقراطية للقضايا المطروحة، سواء على مستوى المجتمع الكردي ككل أو على مستوى الأحزاب والحركات والجماعات الأهلية، يصبح الأفق المطروح لأي خلاف، مهما كان بسيطاً، هو الانفعال، فالتوتر، فالاحتقان، الانقسام. في حين توفر العملية الديمقراطية الآليات الضرورية لا للتعبير الحر فحسب، بل لتنظيم الخلافات وعقلنتها وضبطها في إطار المصلحة الوطنية العليا.

٦. سيطرة نوع من التفكير الشمولي على بعض المدارس الفكرية والعقائدية الفاعلة في إقليم كردستان وهو تفكير يغفل في محاولة إثبات عناصر التماثل والتشابه بين أبناء المجتمع، في ظل وجود عناصر التمايز والاختلاف أيضا داخل المجتمع ذاته. لقد أدى هذا التفكير إلى نوع من الخطاب السياسي الأحادي الجانب، الحاد التعبير إلى إثارة مخاوف الجماعات الأخرى فيما هو يخاطب من غرائز أبناء جماعته بل إن مثل هذا الخطاب ينتج في المقابل ولدى الجماعات الأخرى خطباً مماثلة أحادية الجانب مغلقة الأفاق ومنزلقة بالضرورة نحو الفتنة والحرب الأهلية.

٧. فقد وصلت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى درجة من التطور للتحول المناسب نحو التحول الديمقراطي في الإقليم لان الأوضاع الاقتصادية هي متغيرات من حيث تأثيرها على الديمقراطية ويختلف اثر الأوضاع الاقتصادية في إقليم كردستان مع مضي الوقت.

٨. ومن التطورات الايجابية التي شهدها الإقليم منذ منتصف التسعينات، بعد فقدان الدولة العراقية احتكارها في التحكم بمقدرات الإقليم إلى توسع وسائل المعلومات والأعلام. ولعل بداية هذا الاتجاه كانت مع حرية الصحافة، وفي السنوات الأخيرة وصل إلى المنطقة أهم إنجازين من إنجازات ثورة المعلومات، وبشكل مستقل عن الحكومات وهما الانترنت ومحطات التلفزة الفضائية، ومع انه من المبكر الحكم على مساهمة هاتين الوسيلتين في قضية التحول الديمقراطي، فان بعض الآثار بدت واضحة.

٩. لا توجد أي دولة تخلو من العقبات الخطيرة في وجه التحول الديمقراطي، ومع ذلك فان العامل الحاسم الذي من شأنه على الأقل منع المزيد من التدهور في التماسك السياسي، هو التخلي عن عقلية الاستئصال والاستثناء لأي تيار سياسي فاعل، بما في ذلك الحركات المعارضة في العملية السياسية. لان الديمقراطية هي حق الشعب في اختيار كيفية حكم نفسه بنفسه؛ وبكلمة أخرى، الديمقراطية هي التجسيد التنظيمي لحق الشعوب في تقرير مصائرها، واختيار من يمثلها، وحفظ مصالحها وحقوقها، كما إن عملية بناء الانموذج السياسي المستمد من تراث الأمم وتجارب الإنسانية هي التحدي الحقيقي إمام الشعوب مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

ثانيا: التوصيات والمقترحات.

١. ضرورة الأخذ بمبادئ الديمقراطية السياسية الكاملة أي الاعتراف دون تحفظ بحقوق حرية التنظيم السياسي والتنظيم الاجتماعي وحرية الصحافة والنشر. والاقتناع بأن السلطة السياسية ينبغي ان تكون نتاج اختيار حر للجماهير من خلال ممارسات سياسية صحيحة ولا شك في أن احترام إرادة الشعوب في العيش الحر من مستلزمات التحول الديمقراطي لأي مجتمع.

٢. ضرورة ربط الديمقراطية السياسية بالديمقراطية الاجتماعية أي ضرورة تكملة الإصلاحات الأساسية لضمان قدر من المساواة والتضامن الاجتماعي، مع مراعاة احتياجات الفاعلية في آليات الاقتصاد في المرحلة الراهنة.

٣. ضرورة احترام المصالح الاجتماعية المختلفة لمجموع الفئات المشتركة في البنيان الاجتماعي الوطني، فلا شك

أن للديمقراطية معانٍ مختلفة بالنسبة إلى المثقف والفلاح المنتمي إلى الأغلبية والمنتمي إلى الأقلية سواء أكانت أقلية دينية أو لغوية، الرجل والمرأة ولابد من أن يحترم النظام الاجتماعي اختلاف هذه المصالح.

٤. ضرورة استكمال تحديث المجتمع من خلال إعلان مبادئ فصل الدولة أي إعلان مبادئ العلمانية، ولا شك في أن البعض يخشى أن تكون العلمنة ابتعاد عن التمسك بمبادئ الدين وهو لا يناسب ميول أغلبية الشعب، ولابد من التأكيد أن العلمنة هي بالعكس الوسيلة الوحيدة لحفظ المبادئ الدينية بعيدة عن التزوير الذي تعاني منه نتيجة تدخل المصالح الاقتصادية الطبقية والحكم السياسي.

٥. إعادة النظر في نظم الحياة الاجتماعية ولاسيما نظام العائلة والعلاقات بين الجنسين وإعادة النظر في مضمون التعليم والثقافة والأعلام بما يقتضيه تطوير وازدهار روح المبادرة على جميع المستويات.

المصادر والمراجع

١- هينتجتون صامويل) ١٩٩٣.(الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة د. عبد الوهاب علوب، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار سعاد الصباح، الطبعة الأولي.

٢- هيرميت جي) ١٩٩١(هل هو عصر الديمقراطية؟ ترجمة: سعاد الطويل، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو، العدد ١٢٨، مايو.

٣- عبد لاني عبد الكريم)٢٠٠٣.(المعارضة السياسية والتحول الديمقراطي بالمغرب، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.

٤- محمد سعد أبو عامود(٢٠٠٩). التحول الديمقراطي وإشكالياته في البلاد العربية، موقع الانترنيت https://search.mandumah.com

٥- لين تيري و س. فيليب(١٩٩١) شميتر، أساليب التحول في نظم الحكم في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أوروبا، ترجمة آمال الكيلاني، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو، العدد ١٢٨.

٦- محمد سلامة حسن (١٩٩٨). التحولات الديمقراطية وشرعية النظام السياسي في مصر ١٩٨١-١٩٩٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٧- ريال خوان (١٩٩١). تحولات في أمريكا اللاتينية علي عتبة التسعينيات، ترجمة فردوس عبد المنعم، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد/١٢٨.

٨-د. خليفة الكواري علي (١٩٩٦) منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلاد العربية، موقع الانترنيت. dr-alkuwari.net.

٩- عبد الهادي بوطالب(١٩٨١).النظم السياسية العالمية المعاصرة، ط١، دار الكتاب، دار البيضاء، المغرب.

١٠- إبراهيم سعد الدين) ١٩٩٢(المجتمع المدني، والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية.

١١- ترينداد هيلجيو)١٩٩١.(الانتخابات الرئاسية والتحول السياسي في أمريكا اللاتينية، ترجمة سعاد الطويل، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، العدد ١٢٨.

١٢- تورين آلان(٢٠٠١) ماهي الديمقراطية، ترجمة عبود كاسوحه، دار الساقي للطباعة والنشر.

١٣- الشطي إسماعيل (٢٠٠٣). الكويت وتجربة الانتقال إلي الديمقراطية، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٨٩.

١٤- سليم حداد (٢٠٠٦). بؤس الديمقراطية -إشكالات-ط١، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

١٥- هلال علي الدين، الناصر خالد وآخرون (١٩٨٤). الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، ط٣، بيروت: دار المستقبل العربي ومركز دراسات الوحدة.

١٦- مجذوب محمد (١٩٩٨). الوحدة والديمقراطية في الوطن العربي، ط١، بيروت: دار المنشورات عويدات.

١٧- فخر أحمد، سمير أحمد وآخرون (٢٠٠٥). المشروع البحثي المشترك-مشكلات التحول الديمقراطي في الدول العربية-، انعكاسات العامل الديني على عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية.

١٨- نايف ريحان عمر فوز(٢٠٠٧)العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ ١٩٩٠-٢٠٠٦، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية- كلية الدراسات العليا.

١٩- ضيوف مامادو، ليبرالية سياسية أم انتقال ديمقراطي- منظورات إفريقية- ترجمة: محمد مجدي جمال، مركز البحوث العربية والإفريقية. أنظر: المواقع الالكترونية: http://www.scribd.com/doc/75988687

٢٠- أمين محمد أعجال، معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر- أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، أنظر: www.univ-biskra.dz/fac/droit/revues/.../ksp-05.pdf.

٢١-المنتدى الدولي حول: مسارات التحول الديمقراطي- تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المستفادة- (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، انظر:

www.undp.org.eg/.../INT%20FORUM/1110_Cair.

٢٢- عبدالله فؤاد ثناء (١٩٩٧). آليات التحول الديمقراطي في الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

23-Dimond ،l ،and athers ،Asia ;Democracyin developing ،1989 .p.3 ،.vol ،

٢٤- كريتش نبيل (٢٠٠٨). دوافع ومعوقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية، أطروحة دكتوراه، باتنة: جامعة الحاج لخضر.

٢٥- الداسر محمد (١٩٩٢). التحول الديمقراطي في الدول المغرب العربي، على موقع الانترنيت boulemkahel.yolasite.com. للمزيد انظر: مركز دراسات الوحدة العربية، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها المركز، ط١.

٢٦- أبو عامود سعد محمد (٢٠٠٥).التنمية السياسية في الوطن العربي بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، دار الشهابي للطباعة والنشر.

٢٧- غليون برهان (٢٠٠٣). الديمقراطية المفروضة والديمقراطية المختارة، مجلة المستقبل العربي، العدد٢٨٩، بيروت، لبنان.

٢٨- احمد حسن الحجوي (١٩٩٥). الفكر الديمقراطي وإشكالية الديمقراطية في المجتمعات المعاصرة، مطبعة المعرف الجديدة، الرباط.

پوختە

ئامانجی توێژینەوەکە زانینی ڕاستی ئاسۆی گۆڕانکاری دیموکراسییە لە هەرێمی کوردستان – عێراقدا، چونکە گرنگیدان بە پراکتیکردنی دیموکراسی لە هەرێمی کوردستان بابەتێکی گرنگە بۆ چاکسازی سیاسی و ڕەخساندنی ژینگەیەکی لەبار و دەربڕین و جێبەجێ کردن و دورخستنەوەی ئاڵۆزی سیاسی، کە خۆی لە توندوتیژی تێکچوون و ناسەقامگیری دەبینێتەوە، کە زۆرێك لە ناوچەکە لە ئێستادا بە دەستیەوە دەناڵێنێت بەهۆی زۆرێك لە گیروگرفت و پاشماوەکانی.

سەرەڕای ئەمە گرنگی ئەم بابەتە بەو پێیەی گۆڕاوی ڕەسەن و سەرەکییە و ڕەنگدانەوە و کارلێکی سەرەکییە بۆ ژیانی سیاسی و سیستەمی سیاسی کوردی و کاریگەری ئەم کارلێکانە لەسەر ئەدای سیستەمی سیاسی و ئاسۆ و تواناکانی بەدەسهێنان و جێبەجێکردنی پڕۆسەی گۆڕانی دیموکراسی.

ئەم توێژینەوەیە توێژینەوەیەکی وەسفییە، تێدا میتۆدی بەدواداچوون و هەڵێنجان و ئەنجامگیری (الاستقراء - الاستنباط - الاستنتاجي) بۆ شرۆڤەکردنی تەوەرەکانی بەکارهاتووە لە کۆتاییدا توێژینەوەکە گەیشتە چەندین ئەنجامێک لەوانە:

١. لەسەرەتای نەوەدەکانی سەدەی ڕابردوو شەپۆلێك لە گۆڕانی دیموکراسی لە هەرێمی کوردستان – عێراق دەستی پێکرد، لەو کاتەی کە کۆمەڵێک لە دەستەبژێری سیاسی کوردی دەسەڵاتیان گرتە دەست لە هەرێمی کوردستانی عێراق.

٢. بە شێوەیەکی گشتی لە هەرێمی کوردستان – عێراق کۆمەڵێک پێشکەوتن هاندەر و دلخۆشکەری هەیە سەبارەت بە گۆڕانی دیموکراسی و بەدەستهاتووەکان.

٣. تاڕادەیەك باشبوونی بارودۆخی ئابووری و کۆمەڵایەتی وەك هێما و ئاماژەکردنی گۆڕان و پێشکەوتن بۆ گۆڕانێکی گونجاو بەرەو گۆڕانی دیموکراسی لە هەرێم.

کیلله وشه: ئاسۆ، گۆڕانی دیموکراسی، سیستەمی سیاسی.

Abstract:

The research aimed to identify the reality and prospects for democratic transition in the Kurdistan region of Iraq، because interest in applying democracy in the Kurdistan region is an important issue for political reform and creating a peaceful climate for expression، and the dimensions of political tension represented in violence، tension and instability that many societies in the region are currently suffering due to crises and their aftermath. In addition، the importance of this topic is evident as an original variable that reflects the pivotal interaction of political life and the Kurdish political system، and the impact of this interaction on the performance of the political system and the prospects and possibilities for achieving the process of democratic transformation. The research reached several conclusions، the most important of which are:

1- The wave of democratic transformation began in the Kurdistan region of Iraq in the early nineties، when the Kurdish political elite took power in the Kurdistan region of Iraq.

2- In general، there are encouraging developments in the region on the issue of democratic transition and the achievements made from that.

3- Improving economic and social conditions to a degree that is one of the indicators of change and development for the appropriate transition towards democratic transformation in the region.

Keywords: prospects، democratic transition، political system.